ويرى الكاتب، كما يروي على لسان كيسنجر، «أن الظروف الموضوعية من أجل إحلال السلام في الشرق الأوسط كانت مهيأة [في نهاية ١٩٧٦] على نحو أفضل مما كانت عليه في أية فترة مضت خلال العقدين السابقين».

فحسب آراء كيسنجر، كانت جميع الأطراف مقتنعة، حينها، باستحالة إمكانية حل عسكري للصراع، وبالتالي كانت ترى ضرورة البحث عن مخرج سلمي، يمكن التفاوض بشأنه.

هذا التفاؤل نسبه كيسنجر إلى عدة عوامل: أولها، استمرار التوازن العسكري في المنطقة لصالح اسرائيل؛ وثانيها، خلاف مصر مع الاتحاد السوفياتي، وانشغال سوريا بالأزمة اللبنانية؛ وثالثها، ازدياد تأثير الديبلوماسية السعودية في الصف العربي.

وفي ضوء تلك العوامل جميعها، يلج الكاتب بحر العلاقات الأميركية مع أطراف الصراع، كل منها على حدة، دون أن يستثني علاقات واشنطن مع الرياض. إذ كيف يمكن أن تناقش تسوية الصراع، دون معالجة عنصر «النفط» خصوصاً بعد العام ١٩٧٤؟

الفصل الثاني عبارة عن «مقدمة لمجيء كارتر». ويمهد الكاتب له برسم لوحة النقاشات التي دارت بين ثلاثة أطراف تلعب دوراً حاسماً في صنع القرار الأميركي. الأول هو جورج بول، الذي شغل منصب نائب وزير الخارجية في إدارة الرئيس ليندون جونسون، والثاني هو زبغنيو بريزنسكي، أمّا الثالث، فيتمثل في مؤسسة بروكنغز للأبحاث. وقد عدّ الكاتب حصيلة تلك النقاشات البديل لسياسة الخطوة ــ خطوة، التي وصلت إلى طريق مسدود مع نهاية العام ١٩٧٦.

وتدعو حصيلة تلك النقاشات الولايات المتحدة إلى الاخذ بالاعتبار الأمور التالية، قبل إقدامها على أية مبادرة لحل الصراع:

١ ــ إن مصالح الولايات المتحدة السياسية والاقتصادية، وعلى وجه الخصوص تلك المتعلقة بقضايا الطاقة، تقتضي حلاً سريعاً للصراع العربي ــ الاسرائيلي.

٢ ــ إن الأطراف المعنية مباشرة، وصلت إلى درجة من الضعف، لم يعد في وسعها معها وضع الحلول بنفسها، وهي بالتالي بحاجة إلى ضغوط خارجية، وخصوصاً من الولايات المتحدة.

٣ ــ على الولايات المتحدة، أن تستخدم نفوذها، وتمارس ضغوطاً أشد على كافة الأطراف، وخصوصاً اسرائيل.

٤ ــ إن أفضل مدخل، ليس سياسة «الخطوة ــ خطوة» وإنما هو إعلان مبادىء، يرتكز أساساً على القرار ٢٤٢، الذي ينبغي على واشنطن أن تدفع كافة الأطراف باتجاهه.

٥ ــ إن هناك موضوعات أساسية لم يعد بالامكان القفز فوقها. تلك هي الفلسطينيون وحقهم في تقرير المصير، بالاضافة إلى دور منظمة التحرير الفلسطينية.

٦ ــ يجب إعطاء الاتحاد السوفياتي ما يغريه بالتعاون من أجل الوصول إلى حل سلمي.

وفي ضوء تلك الاعتبارات، كان لا بد من أن تبدأ الولايات المتحدة برسم إطار مبادرتها التي كان ينبغي أن تختلف عن سياسة الخطوة ــ خطوة، وأن تأخذ في الحسبان أزمة الطاقة المتحكمة في الغرب، وخصوصاً الولايات المتحدة.

ويعرض المؤلف الملامح الأساسية لتلك السياسة على النحو التالي:

١ ــ إن سياسة الخطوة ــ خطوة وصلت إلى طريق مسدود. لكن ذلك لا ينفي القيام بملاءمة الظروف الموضوعية لتسوية سلمية.